رئيس حكومة الإقليم يزور طهران الأسبوع المقبل

اربيل/ اصوات العراق

يعتزم رئيس حكومة اقليم كردستان نيجيرفان بارزاني القيام بزيارة رسمية إلى العاصمة الإيرانية طهران الأسبوع المقبل للتباحث بشأن عدد من القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك.

اعلن ذلك مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم فلاح مصطفى وقال أن "نيجيرفان بارزاني تلقى دعوة رسمية من الجمهورية الإسلامية الإيرانية لزيارة طهران وأن التحضيرات جارية الآن في كردستان للزيارة، إذ من المقرر أن يزور بارزاني إيران الأسبوع المقبل على رأس وفد من حكومة الإقليم".

واوضح أن "العلاقات بين طهران وكردستان ستكون محور المباحثات بين الجانبين التي ستتضمن أيضا دعوة لأصحاب رؤوس الأموال الإيرانيين للاستثمار في الاقليم، فضلا عن حل القضايا السياسية العالقة بين الطرفين".

يذكر أن القوات الإيرانية تقصف بين الحين والآخر قرى منطقة بشدر الجبلية بمحافظة السليمانية لاستهداف مسلحي تنظيم PJAK، إذ تتعرض هذه المنطقة لعمليات قصف متقطعة تسببت في هدم العديد من المنازل التي تركها قاطنوها بحثا عن الأمان في مناطق أخرى قريبة.

زيباري: عمل مكاتب حكومة الإقليم يجب أن تكون داخل السفارات العراقية

بغداد/ PNA

دعا وزير الخارجية هوشيار زيباري الى صياغة قانون لكيفية تمثيل مكاتب حكومة اقليم كردستان. وبحسب الدستور العراقي، فإن عمل هذه مكاتب يكون داخل السفارات العراقية.

واضاف زيباري:" قررت الدول العربية بعد تردد طويل فتح سفاراتها في العراق، وسمت أربع دول بالفعل سفراءها الى العراق وهي الكويت، البحرين، الامارات، والاردن".

وفي ما يتعلق بتعريف ممثلية حكومة إقليم كردستان من جانب الحكومة العراقية بجمهورية إيران الاسلامية، ذكر وزير الخارجية:" ثمة نقطة في الدستور العراقي الدائم تنص على ضرورة ان تكون ممثليات حكومة إقليم كردستان جزءاً من السفارات العراقية وألا تنفصل عنها وأن تؤدي مهامها ضمن تلك السفارات".

وكشف ان ألمانيا قررت خلال زيارته الاخيرة الى ذلك البلد بفتح قنصليتها في أربيل قريباً وإرسال شركاتها الى إقليم كردستان والعراق.

وزير الإقليم للشؤون الداخلية يلتقي القنصل البريطاني

اربيل/ المدى

بحث كريم سنجاري وزير الإقليم للشؤون الداخلية وروبيرت ويلسن القنصل البريطاني العام في إقليم كردستان العراق وكالة الأوضاع السياسية والأمنية في العراق عامة وإقليم كردستان خاصة والمادة مئة وأربعين وتحسن الوضع الأمني في بغداد ومناطق العراق الأخرى.

وأعرب القنصل البريطاني العام وكالة عن سعادته للتطور والتقدم اللذين يشهدهما الاقليم على مختلف الصعد.

وفي محور آخر من اللقاء جرى بحث العلاقات الثنائية بين إقليم كردستان وبريطانيا ومشاركة رجال الأعمال وأصحاب الشركات البريطانية في عملية إعادة إعمار الاقليم.

في مراسيم ذكرى الإبادة الجماعية للبارزانيين

كركوكي: برلمان كردستان سيقدم جميع التسهيلات لذوي الشهداء والمؤنفلين

كركوكي

اربيل/ KRG

جرت مراسيم الذكرى الخامسة والعشرين للابادة الجماعية لاكثر من سبعة آلاف من البارزانيين عام ١٩٨٣ من قبل الحزب البعثي المباد، كما حضر المراسيم عدد من المسؤولين السياسيين والاداريين والمنظمات الحكومية والمدنية والحزبية واهالي الضحايا في ذكرى فاجعة الابادة الجماعية للبارزانيين.

وتم الافتتاح بترتيل آيات من الذكر الحكيم والنشيد الوطني الكردستان اي رقيب والوقوف دقيقة إجلالاً لارواح الشهداء، وتم اشعال خمساً وعشرين شمعة لإحياء ذكرى الابادة الجماعية للبارزانيين.

كما القى نائب رئيس برلمان كردستان كمال كركوكي كلمة المجلس اشار فيها الى مصير النظام المباد الذي كان يحاول بغرور فرض ارادته الشوفينية باللجوء الى القوة والاستبداد وقام بالتعريب و ممارسة سياسة الجينوسايد بحق الكرد معتقداً بإمكانية محو الاكراد واسم كردستان، واليوم نحن نذكر بالفخر ذكرى شهدائنا وقد نال الظالمون والمجرمون عقابهم العادل.

وأكد نائب رئيس برلمان كردستان في كلمته: "تبين اليوم ما هو المصير الدنيوي للدكتاتوريين الذين كانوا يؤمنون باستخدام القوة بشتى أساليبها ضد ارادة الشعوب ولايزال هناك بعض من اولئك المجرمين ينتظرون يوم عقابهم العادل والقانوني، ونطالب من هنا بتنفيذ حكم العدالة العراقية بحقهم بأسرع وقت".

وقال كركوكي في كلمة بأنه لابد للظلم ان ينتهي والذين يؤمنون بالظلم مصيرهم هو الخزي والعار، واليوم هناك اشخاص في مجلس النواب يدافعون عن تلك السياسات الظالمة، لذلك علينا ان نوحد موقفنا لتحقيق النصر.

وشكر المحكمة العراقية العليا لتسميتها الانفال بالجينوسايد كذلك مجلس النواب العراقي وبرلمان كردستان وقال: "سوف يقدم برلمان كردستان جميع التسهيلات لذوي الشهداء المؤنفلين ويسعى لسن قوانين يخدم مصالحهم".

وبخصوص موضوع قانون انتخابات مجالس المحافظات ورفض المادة ٢٤ منه شكر الدكتور كمال كركوكي نائب رئيس برلمان كردستان دعم الشارع الكردستان للقيادة السياسية الكردستانة في رفض هذه المادة غير الدستورية.

وبشأن المزاعم والادعاءات التي تنشر هنا وهناك بخصوص سيطرة الاكراد على زمام الامور في كركوك، اوضح نائب رئيس برلمان كردستان أن هناك ثمة حقائق وقال: "ان هذه المزاعم والادعاءات عارية عن الصحة، لان من مجموع عدد الموظفين في كركوك فإن نسبة الاكراد هي ١٨,٥٪ و نصيب العرب هو ٥٧,٥٪ والباقي من التركمان، وكما نعلم ان النظام السابق حاول تغيير ديموغرافية كركوك لانه قبل صعود البعثيين الى الحكم كانت نسبة الاكراد في شركة نفط الشمال ٨٨٪ وبعد ممارسة سياسة التعريب والترحيل انخفضت هذه النسبة بشكل عجيب لتصبح ١٨ موظفاً فقط في عام ٢٠٠٣,

كما اكد نائب رئيس برلمان كردستان "ان الاكراد قدموا ٦٠٠ شهيد في كركوك من اجل حفظ الأمن وحماية المواطنين فيها، وقال سننشر كل هذه الحقائق في موقع برلمان كردستان قريبا ليطلع الجميع عليها ".

وفي نهاية كلمته جدد الدكتور كمال كركوكي نائب رئيس برلمان كردستان تحياته الى روح الشهداء البارزانيين المؤنفلين وجميع شهداء كردستان، وقام بتوزيع ميداليات تكريمية على ذوي الشهداء المؤنفلين.

وطالب الذين تعانوا مع النظام المباد في الابادة الجماعية.

والقت جنار سعدالله وزيرة شؤون الشهداء والمؤنفلين في اقليم كردستان كلمتها التي ثمنت فيها دور ضحايا البارزانيين واعلنت ان النظام المباد في يوم مثل هذا اليوم وقبل ٢٥ سنة عام ١٩٨٣ اعتقل اكثر من سبعة آلاف مواطن كردي بارزاني من الشيوخ والشباب والنساء والأطفال ودون ان يعرف احد مكانهم وتمت ابادتهم من قبل النظام المباد.

واكدت الوزيرة ان هؤلاء الشهداء هم الذين كانوا اساس اقامة اقليم كردستان وتكوين البرلمان والحكومة، كما دعت وزيرة شؤون الشهداء والمؤنفلين الى السعي والمحاولات لاجل ايجاد الجنازات الاخرى من البارزانيين، وان الذين قاموا بالابادة الجماعية للشعب الكردي قد تم اعدامهم والباقين يمضون اوقاتهم في السجون ينتظرون الاعدام، كما تم عرض فيلم وثائقي ومن انتاج فضائية كردستان عن تضحيات الشعب الكردي.

وفي جانب آخر من المراسيم تم توزيع الجوائز والميداليات الذهبية على أهالي ضحايا الابادة الجماعية للبارزانيين، والقى اهالي ضحايا الابادة الجماعية للبارزانيين كلمتهم ، كما طالبوا السلطات العراقية الى تعويض اهالي البارزانيين والذين تمت إبادة ذويهم من قبل النظام البعثي المباد.

كما طالب اهالي الشهداء البارزانيين باعتبار يوم الأول من شهر تموز يوما تاريخيا في العراق، وطالبوا بتعويض اهالي البارزانيين المؤنفلين، وفي ختام المراسيم انشد (اي رقيب) النشيد الوطني الكردي.

متظاهرون في دهوك وأربيل يقدمون مذكرة احتجاج ضد تمرير قانون الانتخابات

دهوك ـ اربيل/ المدى

انتهت التظاهرة التي شارك فيها الآلاف من أهالي محافظة دهوك، الخميس، بتقديم مذكرة احتجاج على إقرار مجلس النواب العراقي قانون انتخابات مجالس المحافظات.

وقال عادل حسن عضو اللجنة العليا لتنظيم التظاهرة إن "التظاهرة، التي شارك فيها جميع الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية والنقابات والمنظمات الجماهيرية والمراكز الثقافية والمواطنون في المحافظة، استمرت لأكثر من ساعتين وأقيمت في الساحة الرئيسية لمحافظة دهوك وسط المدينة".

وبين أن "المتظاهرين قدموا مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمهورية ورئيس الإقليم ورئيس برلمان كردستان ورئيس حكومة الإقليم وممثلي الكتل السياسية في مجلس النواب العراقي طالبوا فيها باستنكار هذه السياسة المتخلفة والتأكيد على المصالح المشتركة بين جميع المكونات العراقية".

وجاء في المذكرة "نحن جماهير محافظة دهوك بجميع مكوناته الدينية والقومية نستنكر هذه السياسة بشدة ونثمن موقف فخامة سيادة رئيس الجمهورية ونائبيه ونقف صفا واحدا مع رئيس إقليم كردستان وقيادته السياسية".

وأضاف أن "آلاف المواطنين من جميع أقضية ونواحي محافظة دهوك شاركوا في التظاهرة للتعبير عن رفضهم وإدانتهم للموقف الذي اتخذه مجلس النواب العراقي بإصداره قانون انتخابات مجلس المحافظات".

واشار الى أن "المشاركين في التظاهرة حملوا لافتات تضمنت شعارات عديدة أبرزها (جميعنا نقف ضد المادة ٢٤) و(لا نقبل سوى بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور) و (القانون الجديد لانتخابات مجالس المحافظات انقلاب على الدستور والمادة ١٤٠)".

من جانبه، قال رئيس مجلس محافظة دهوك فاضل عمر الذي تسلم المذكرة من المتظاهرين في تصريح صحفي "نأمل أن يتجاوز الإخوة العرب هذا الأسلوب ويرفضوا تطبيق هذا القرار (قانون انتخابات مجالس المحافظات) في سبيل الحفاظ على الإخوة والسلام في العراق".

وأضاف أن "هذا القرار والمادة ٢٤ خاصة تقف ضد طموحات الشعب الكردي لذلك سنستمر بالتعبير بشكل حضاري عن رفضنا لهذا التجاوز على الدستور العرقي".

وشهدت مدن السليمانية وأربيل وكركوك أيام والاثنين والثلاثاء والاربعاء الماضية تظاهرات مماثلة انتهت بمقتل ٢٢ مدنيا وإصابة ١٥٠ آخرين لدى قيام انتحاري يرتدي حزاما ناسفا بتفجير نفسه وسط المتظاهرين في كركوك.

كما وجه المتظاهرون في اربيل مذكرة الى مجلس النواب جاء بعد عملية تحرير العراق وإزالة النظام البعثي المباد، بذلت القيادة السياسية الكردستانة جهودها المخلصة للشعور بالمسؤولية وإستخدمت جميع الامكانات والجهود لاعادة بناء العراق الجديد، ليكون عراقا فيدراليا برلمانيا ديمقراطيا وحرا للجميع والتعايش معا بالتساوي وسيادة القانون والدستور لتكون الاسس الرئيسية لها، لكي يعيش العراقيون بسعادة ورفاه معا والمشاركة في قافلة التقدم والابداع على المستوى العالمي.

ولكن بكل اسف اقر مجلس النواب العراقي بالمصادقة على المادة (٢٤) من قانون انتخابات المحافظات في الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء المصادف ٢٢/٧/ ٢٠٠٨ والتي تخص انتخابات مجالس المحافظات، إن هذه المادة غير قانونية وغير دستورية وبعيدة عن روح الديمقراطية والتعايش معا، إن التوافق الموجود في العراق يهدف الى المشاركة السياسية لجميع الاطراف وقبول الآخر في العراق لمستقبل مشرق، إن التصديق على هذه المادة يعتبر انقلاباً على الدستور والقانون ومضاداً للحقوق الشرعية لشعب كردستان وتهدم العملية السياسية في العراق وهي محاولة لقتل ودفن التوافق الموجود بين جميع الاطياف لبناء عراق المستقبل والتي هي موضع الامل لكل مكونات الشعب العراقي.

وقالت المذكرة ان كركوك تواجه مؤامرة من خلال المادة (٢٤) من قانون الانتخابات الصادر بشأنها، كما كانت تواجه المؤامرات على ايدي الحكومات المتعاقبة في العراق، وعانت الظلم بجميع الاشكال وبذلت جميع الجهود البشعة لتشويه وتغيير الواقع الجغرافي وتركيبتها السكانية وابعاد سكانها الاصليين وتهجيرهم منها، ومارست الانظمة المبادة اقصى درجات الوحشية من سياسة التعريب التي نفذت في المحافظة، ولكن تلك السياسات فشلت لانها كانت ضد مبادئ حقوق الانسان، إن المعنويات الفولاذية لشعب كركوك مكنتهم من البقاء صامدين دون تدميرها، ان الوثائق والاثباتات التاريخية والجغرافية والاجتماعية تثبت ان كركوك مدينة كردستانية ومدينة الاخوة والتعايش معا.

بعد عملية تحرير العراق وفي العراق الجديد كان شعب كردستان يتطلع في خلال فترة قصيرة بواسطة جهود ومحاولات السلطة في بغداد لإزالة الظلم والممارسات التي وقعت على مدينة كركوك ومسح هذه الظواهر واعادة الظروف الى حالتها الطبيعية واعتبارها جزءاً من كردستان، لانها تعتبر حقاً مشروعا لكركوك تقديرا لها مقابل التضحيات التي قدمتها المدينة ضد الانظمة الدكتاتورية في بغداد.

وبعد محاولات جادة من خلال المادة (١٤٠) من الدستور الدائمي للعراق اصبح بالامكان ايجاد حل لإعادة الحقوق والعدالة الى مدينة كركوك وضواحيها، ولكن وحسب البرنامج المخطط لها خلقت عدة مشاكل جانبية من قبل بغداد وادت الى تأخيرها ومماطلتها.

وبالمقابل نحن شعب كردستان بقينا في حالة ضبط النفس لكي لايخلق عدم استقرار في كركوك والعراق، وفي الوقت الذي ننتظر ازالة العراقيل والعقبات امام تنفيذ المادة (١٤٠) بدلا منها، اقر مجلس النواب العراقي تمرير المادة (٢٤) بشكل غير قانوني وغير دستوري عندما كانت قائمة التحالف الكردستاني وقائمة الاتحاد الاسلامي الكردستاني وبعض من المخلصين قد تركوا قاعة الاجتماع.

نحن جماهير شعب اربيل نرفض المادة (٢٤) كليا ونجدد اسنادنا لقائمة التحالف الكردستاني وقائمة الاتحاد الاسلامي الكردستاني لانهم ممثلون حقيقيون لشعب كردستان، ونشكر اصدقاءنا والمخلصين داخل مجلس النواب العراقي الذين وافقوا ضد المادة (٢٤) وكانوا بجانب ممثلي شعب كردستان.

بعد طلب ضمها الى إقليم كردستان

وزارة شؤون مناطق خارج الإقليم تدعم مطلب مجلس محافظة كركوك

كركوك / المدى

عقد مجلس محافظة كركوك جلسة استثنائية امس الاول الخميس رفع من خلالها طلباً الى المجلس الوطني الكردستان مطالباً بالانضمام الى اقليم كردستان في حالة عدم توصل كتلة التحالف الكردستان مع الكتل السياسية الاخرى في مجلس النواب العراقي على صيغة توافقية تنسجم مع الدستور العراقي لإقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات.

وكان الطلب موقعا من (٢٤) عضواً من اعضاء المجلس بالاستناد الى المادة ٢/ الفقرة الثالثة من قانون ١٣ لسنة ٢٠٠٨,

وتدعم وزارة شؤون مناطق خارج الاقليم مطالب جماهير كركوك لان قائمة التآخي في كركوك تمثل اكثرية مكونات و قوميات محافظة كركوك و بدورها تؤدي الى احلال الامن و السلام في المنطقة و ضمان الحفاظ على حقوق مكونات محافظة كركوك و تطالب المجلس الوطني الكردستان بتبليه طلبهم بأسرع وقت.

وقال النائب محمد كمال عن قائمة التآخي الكردية في الاجتماع الاستثنائي في كركوك "قدمنا اليوم طلبا موقعا من ٢٤ عضوا (من أصل ٤١ هم إجمالي أعضاء مجلس محافظة كركوك) نطالب فيه بضم كركوك إلى إقليم كردستان كونه حقاً دستورياً ليتم رفعه إلى مجلس النواب العراقي".

كما طالب كمال، خلال الاجتماع، بضرورة توافق الكتل السياسية في مجلس النواب على قانون انتخاب مجالس المحافظات".

وكان رئيس مجلس النواب محمود المشهداني قد أعلن أمس الأربعاء عن انتهاء الفصل التشريعي الحالي للمجلس وتحدد الأحد المقبل جلسة استثنائية وصفها بأنها مهمة لبحث قانون انتخابات مجالس المحافظات.

وكان مجلس النواب العراقي قد أقر في ٢٢ من شهر تموز الجاري قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي الذي يتضمن مادة تتأجل بمقتضاها انتخابات مدينة كركوك إلى أجل غير مسمى بموافقة ١٢٧ نائباً من أصل ١٤٠ حضروا الجلسة.

وانسحب من الجلسة نواب التحالف الكردستان، وهي الكتلة الثانية في البرلمان وله ٥٣ من إجمالي مقاعده، محتجين على قرار رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بجعل التصويت "سرياً" على المادة ٢٤من القانون، والخاصة بالوضع في كركوك، برغم أنه تم التصويت "علنيا" على جميع فقرات القانون الأخرى.

وكان صدور القانون قد أثار ردود أفعال غاضبة لدى الأكراد الذين اعتبروا الطريقة التي تم بها تمرير القانون في البرلمان بمثابة "انقلاب على الدستور" وهددوا باستخدام "الفيتو" الذي يتيحه الدستور العراقي لمجلس الرئاسة الذي يترأسه طالباني لنقض القانون وإعادته إلى مجلس النواب.

ومن المقرر أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات قبل نهاية العام الجاري، إذا تم التوافق بين الكتل السياسية على قانون جديد للإنتخابات، والتي تعول عليها الحكومة العراقية وأطراف سياسية أخرى للحد من وتيرة عمليات العنف في البلاد عبر استيعاب عدد من المجموعات المسلحة في العملية السياسية الجارية حالياً.

وتكتسب تلك الانتخابات أهميتها من أنها يمكن أن تسفر، بحسب نتائجها، عن إقامة أقاليم جديدة في البلاد تمهيداً لتطبيق مشروع (الفيدرالية) الذي تنادي به بعض الكتل السياسية، فيما تعارضه أخرى تقول إنه قد يؤدي إلى تقسيم البلاد بشكل فعلي إلى ثلاثة أقاليم أحدها في الشمال يضم الأكراد والثاني يشمل محافظات الجنوب والوسط والثالث يكون محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وبعض مناطق الموصل.